مداد

مركز دمشق للأبحاث والدراسات

Damascus Center For Research and Studies

دراسات اجتماعية

الوضع الراهن للطبقة الوسطى في سورية

د. كريم أبو حلاوة

مداد ...

مؤسسةٌ بحثيةٌ مستقلّة تأسّست عام ٢٠١٥، مقرّها مدينة دمشق، تُعنى بالسياسات العامّة والشؤون الإقليمية والدولية، وقضايا العلوم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية والعسكرية والأمنية، وذلك بالمعنى المعرفيّ الشّامل (نظريّاً، وتطبيقيّاً)، بالإضافة إلى عنايتها بالدراسات المستقبلية/الاستشرافية، وتركيزها على السياسات والقضايا الرّاهنة، ومتابعة فاعلي السياسة المحلية والإقليمية والدولية، على أساس النّقد والتقييم، واستقصاء التداعيات المحتملة والبدائل والخيارات الممكنة حيالها.

جميع حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٧

سورية – دمشق – مزة فيلات غربية – خلف بناء الاتصالات – شارع تشيلي – بناء الحلاق **85**

www.dcrs.sy

info@dcrs.sy

مداد
مركز دمشق للأبحاث والدراسات

الوضع الراهن للطبقة الوسطى في سورية

د. كريم أبو حلاوة

ملخص تنفيذي

تكاد غالبية الأبحاث والأدبيات تُجمع على أهمية الطبقة الوسطى، بوصفها صمام أمان وعامل استقرار، نظراً لدورها في ديناميات الحراك الاجتماعي "Scoial Mobility" ولقدرتها على تخفيف الصراعات الطبقية الحادة بين الفقراء والأغنياء، هذا إلى جانب ما اتسمت به تاريخياً على الصعيد الثقافي من طروحات، تشجع العلمانية والعقلانية والتسامح وقبول الآخر، وهو ما ميّز توجهها الفكري التنويري باستمرار.

تحاول هذه الدراسة الإضاءة على أهمية الطبقة الوسطى السورية، وبيان أدوارها ووظائفها. وضرورة جعلها محط عناية وتحليل واهتمام، خصوصاً في ظروف ما بعد الأزمات والحروب.

تتألف الدراسة من مقدمة وسبعة محاور: يقارب المحور الأول واقع الطبقة الوسطى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، بهدف صوغ معايير تنموية موسعة، تسهم في فك الغموض والتعقيد من طرف، وتفتح باتجاه أسئلة أكثر جوهرية، تتصل بكيفية إعادة التوازن والفاعلية لهذه الطبقة، وتنوه إلى أهمية المقاربة التنموية للطبقة الوسطى بالاعتماد على مقاييس الدخل والإنفاق والمكانة الاجتماعية والتعليم والفرص المتاحة، إضافة إلى مؤشر المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومؤشر الدور التنموي المأمول منها.

تستعرض الدراسة في المحور الثاني، التحديات الاقتصادية التي تواجه الطبقة الوسطى، من معدلات النمو المنخفضة وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتشير الدراسة إلى سقوط شرائح واسعة ممن انتمت تاريخياً للطبقة الوسطى إلى الطبقات والشرائح الفقيرة، وإلى أهمية الدعم الذي تقدمه الدولة في الصحة والتعليم وبعض السلع الأساسية، والذي حافظ على الحد الأدنى من المستوى المعيشي، علماً أن متوسط الدخل هو أحد معايير الانتماء للطبقة الوسطى وليس المعيار الوحيد.

تتناول الدراسة في المحور الثالث التحديات الاجتماعية التي واجهت الطبقة الوسطى، وترى أن توسيع قاعدة التعليم قد ساهمت في وصول فئات وشرائح اجتماعية عديدة إليه، وخصوصاً الفئات الوسطى، لكنه وبتركيزه على الكم فَقَدَ الجودة والنوعية إلى حدٍ كبير. فطرائق التعليم عاجزة عن الاستجابة لمتطلبات التنمية وحاجات المتعلمين وتنمية قدراتهم، إضافةً لغياب طرائق التعليم الفعالة، كالتعلم الذاتي، والتعاوني، والاستكشافي، والاستعانة بالتقانة في إنجاز المشروعات. وتؤكد الدراسة أنَّ استمرار انخفاض الإنفاق على التعليم، مقارنةً بدول الجوار أو بالدول المتوسطة النمو، مازال يعكس جملة من العقبات التي تحول دون إسهام المعرفة والتعليم بشكل فعّال في التنمية. كما تشير الدراسة إلى أن التركيب التعليمي لقوة العمل يعد على جانب كبير من الأهمية؛ لأنه يصف الجانب النوعي للقوى العاملة، كما يُعَدُّ مقياساً من مقاييس الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي. وتخلص إلى أن سياسة الاستيعاب أفرزت نتائج ومخرجات سلبية على سوق العمل كارتفاع معدلات البطالة في بعض الاختصاصات.

تعالج الدراسة في المحور الرابع التحديات المؤسساتية للطبقة الوسطى، وتشير إلى المحاولات الجادة لإجراء الإصلاح المؤسساتي الحاضن لعملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. وترى أن المحاولات اتسمت بالتباطؤ، وأدت إلى أن تواضع نتائجها، إلى جانب مقاومة عملية التحديث من جانب بعض الجهات المتنفذة بسبب تعارض المصالح أو الفساد. فقد واجهت عملية إصلاح البنية المؤسسية أربعة تحديات رئيسة: **الأول**، هو التحدي القانوني المتمثل في تواضع تأثير التشريعات المستحدثة في التشريعات القائمة ومدى تطبيقها في المؤسسات القائمة. **والثاني**: التحدي المؤسسي المتمثل في تواضع مستوى المرونة والقدرة على استيعاب تعديلات نوعية في وظائف المؤسسات القائمة. أما **الثالث**، فهو التحدي المتعلق بالموارد البشرية والمتمثل في عدم فاعلية برامج بناء القدرات اللازمة لحصول النقلة الإصلاحية التي تتيح تبني أنساق الممارسة المؤسسية التي قوامها المساءلة الجادة والشفافية الدقيقة. أخيراً، التحدي التقني المتمثل في ضعف نظم المعلومات والاتصالات المنسقة لمؤسسات الدولة.

تشير الدراسة إلى أنه لم يتسن للقطاع العام السير بخطى ثابتة نحو إعادة الهيكلة، بغية أن يؤدي أداء أكثر كفاءةً وفق أولويات الإصلاح الإداري والتنظيمي لجميع مؤسسات الخدمة المدنية، من أجل خلق ثقافة الشفافية والمساءلة. لكن بالمقابل وكنتيجة نهائية، حصل تحسن في بعض جوانب أداء المؤسسات العامة.

وتؤكد الدراسة أن الوصول إلى قدرات بشرية منافسة، لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفير تعليم متميز ذي مخرجات نوعية لمتلقيه، فلا بد من وضع الاستثمار في التعليم على رأس سلم الأولويات الوطنية. إذ يشكل الإنفاق على التعليم الأساسي والعالي، ادخاراً في المستقبل وهو يفوق بأهميته الادخار المباشر، فبمقدار ما تخصص موارد مالية وفنية للتدريب والتأهيل ولتعليم الموارد البشرية، ونستثمر في تنمية الرأسمال البشري وتجويد النوعية، بمقدار ما نملك رؤية تنموية تبحث عن الجدوى الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل في تعظيم طاقات البشر وحسن الاستفادة من إمكانياتهم راهناً ومستقبلاً. وتتناول الدراسة في المحورين الخامس والسادس عناصر قوة ونقاط ضعف الطبقة الوسطى، محاولةً الوصول إلى استشراف دورها المتوقع في إعادة البناء والإعمار واستعادة التماسك الاجتماعي.

تخلص الدراسة إلى أن الاستثمار في التعليم لم يتحول إلى توجه سياساتي تنموي، وتقترح تجاوز مسائل نشر التعليم وتوسيع قاعدته الكمية، صوب التركيز على نوعيته وارتباطه بحاجات ومستجدات سوق العمل. كما تدعو الدراسة إلى الاستفادة من الفرص المصاحبة للأزمات، وتشدد على أهمية التماسك الاجتماعي الذي تلعب الطبقة الوسطى دوراً أساساً فيه، فهي المرشح الأبرز في التقاط الفرص اللازمة للتهديدات، أي المشاركة بفاعلية في عملية إعادة البناء والإعمار، مع التأكيد على دورها الأهم، والذي يشكل رهاناً تنموياً مطلوباً، وهو المتصل ببناء قدرات الإنسان السوري لأنه سيكون الخيار الأنجع في صياغة المستقبل.

المحتويات

مقدمة.....5

أولاً- وقائع أعقد من المقاييس.....6

ثانياً- التحديات الاقتصادية التي واجهت الطبقة الوسطى.....8

1. معدل النمو.....8
2. حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.....9

ثالثاً- التحديات الاجتماعية التي واجهت الطبقة الوسطى.....11

1. التعليم.....11
2. قوة العمل (التركيب التعليمي، والمشاركة في قوة العمل).....12
3. البطالة.....13

رابعاً- التحديات المؤسساتية.....15

خامساً- عناصر قوة الطبقة الوسطى السورية.....20

سادساً- نقاط ضعف الطبقة الوسطى السورية.....21

سابعاً- نتائج وتوصيات.....23

المراجع.....24

مقدمة

تكاد غالبية الأبحاث والأدبيات تُجمع على أهمية الطبقة الوسطى، بوصفها صمام أمان وعامل استقرار، نظراً لدورها في ديناميات الحراك الاجتماعي "Scoial Mobility" ولقدرتها على تخفيف الصراعات الطبقية الحادة بين الفقراء والأغنياء، هذا إلى جانب ما اتسمت به تاريخياً على الصعيد الثقافي من طروحات، تشجع العلمانية والعقلانية والتسامح وقبول الآخر، وهو ما ميّز توجهها الفكري التنويري باستمرار.

وما إن يبدأ الحديث عن تعريف الطبقة الوسطى وخصائصها وإمكانيات قياسها، حتى تأخذ التباينات في وجهات النظر والمنهجيات المستخدمة بالظهور، فتتعددُ التعريفات وتختلط الرؤى، وتكثر المقاربات التي تتكامل تارةً، وتتعارض تارةً أخرى.

وسرعان ما يزداد الأمر تعقيداً، إذا انتقل الحديث من الطبقات الاجتماعية بوصفها "جماعات واسعة من الناس تتميز عن بعضها بعضاً، تبعاً لموقعها في أحد نظم الإنتاج الاجتماعي، وعلاقة كل منها بوسائل الإنتاج...، ودورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي تبعاً لنوع حصولها على نصيبها من ثروة المجتمع وحجم هذا النصيب"[1]. وهو التعريف الماركسي التقليدي، إلى الحديث عن الطبقة الوسطى في سورية، نظراً لهلامية مفهوم الطبقة الوسطى واتساع دلالاته، بل وتناقضها، فهي تملك أو تدير رأس المال من جهة، ولا تملك وسائل الإنتاج، وتبيع قوة عملها التي يغلب عليها الطابع الذهني من جهة أخرى.

[1] رمزي زكي، **ودائماً للطبقة الوسطى** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1997)، ص29.

أولاً- وقائع أعقد من المقاييس

يشهد التهشيم الذي أصاب الطبقة والفئات الوسطى في سورية مستوى عالٍ من التعقيد، بدت معه التعريفات المستقرة والمقاييس المعروفة عاجزة عن توصيف وفهم ما يجري، سواء على صعيد خسارة فئات واسعة من الطبقة الوسطى لمدخراتها وثرواتها عبر عملية إفقارها وانحدار جزء كبير من أفرادها إلى الطبقات الفقيرة أو المهددة بالفقر، أم على صعيد الأدوار والوظائف المنوطة بها عالمياً ومحلياً، وهذا التحول لا يطال الطبقة الوسطى السورية فحسب، بل ينطبق إلى هذا الحد أو ذاك، على معظم الدول العربية التي شهدت اضطرابات، كما حدث في مصر وليبيا والعراق واليمن والسودان بعد العام 2010.

ذلك أنّه وفقاً للتعريف الاقتصادي للطبقة الوسطى الذي يأخذ بالحسبان مستوى الدخل، ونوع الإنفاق وحجمه معاً، ينتمي للطبقة الوسطى كل من يستطيع تلبية حاجاته الأساسية، بينما ينتمي إلى الطبقة الميسورة كل من ينفق على السلع والخدمات غير الأساسية (الترفيهية) بما يفوق خط الفقر الوطني، لكن في واقع الحال أصبحنا أمام أعداد متزايدة من الأفراد الذين تعود أصولهم إلى الطبقة الوسطى، إلا أن مستوى دخلهم قد انخفض فأصبحوا أقرب إلى الفئات الفقيرة أو المعرضة للفقر.

ويمكن وفقاً لهذا الفهم التمييز بين ثلاث شرائح داخل الطبقة الوسطى وهي:

1. الشرائح العليا من الطبقة الوسطى: هي الأقرب أن تكون في طموحاتها ونظام قيمها وأنماط معيشتها من الطبقة العليا.
2. الشرائح الوسطى: وهي الوعاء الحقيقي للطبقة الوسطى والأكثر تمثيلاً على المستوى الاجتماعي لها.
3. الشرائح الدنيا: وهي التي تقترب في نظام قيمها وأنماط معيشتها من الفئات الاجتماعية الدنيا[2].

من هنا تبرز أهمية المقاربة الاجتماعية التي تحاول فهم الطبقة الوسطى من خلال مجموعة من المواصفات الاجتماعية إلى جانب مستوى رفاهها المادي، والقاسم المشترك بين هذه المواصفات مستوى عالٍ من التعليم مع مكانة اجتماعية وامتلاك فرص الحياة وعمل دائم في القطاعين العام أو الخاص، وتضم عدداً كبيراً من المهنيين والأطباء والمحامين والحرفيين وذوي الياقات البيضاء، فضلاً عن متوسطي التجار والصناعيين وملاك الأراضي وسواهم[3].

ولعل التعقيدات المذكورة في القياس والتصنيف، تشجع على دمج المقاربتين الاقتصادية والاجتماعية معاً، لصوغ معايير تنموية موسعة، تسهم في فك الغموض والتعقيد من طرف، وتفتح باتجاه أسئلة أكثر جوهرية،

---

[2] محمود عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص64.

[3] "الطبقة الوسطى في البلدان العربية، قياسها ودورها في التغيير"، **الأمم المتحدة**، الإسكوا، (بيروت، 2014)، ص15.
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-middle-class-measurement-role-change-arabic.pdf

تتصل بكيفية إعادة التوازن والفاعلية للطبقة الوسطى، لتتمكن من القيام بدورها الحاسم في الاستقرار السياسي والاجتماعي، وفي تخفيف حدة الصراع الطبقي بين الفقراء والأغنياء، فضلاً عن التساؤل عن دورها في نشر التفكير العقلاني والثقافة التنويرية التي باتت ضرورية، في مواجهة المد الأصولي، وثقافة التعصب والعنف التي دفعنا أثماناً باهظة بسبب همجيتها ووحشيتها المفرطة.

من هنا تُعنى المقاربة التنموية للطبقة الوسطى، فضلاً عن مقاييس الدخل والإنفاق والمكانة الاجتماعية والتعليم والفرص المتاحة، بمؤشرين إضافيين هما: المشاركة والمقصود بها أوجه المشاركة المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومدى عمقها واتساعها وفاعليتها من طرف، ودورها التنموي المأمول من طرف آخر.

ويستند الدور التنموي الفعلي والمتوقع للطبقة الوسطى السورية إلى خصائصها التي تتسم بالانفتاح والاعتدال، مقارنةً مع الطبقات الفقيرة والميسورة التي تميل إلى التشدد السياسي والديني أكثر من سواها، صحيح أن الطبقة الوسطى لا تملك وعياً طبقياً متبلوراً وناضجاً، ينقلها من طبقة بذاتها إلى طبقة "لذاتها" بالتوصيف الماركسي للوعي الطبقي، بدليل انتماء أبنائها لمختلف الأحزاب والتيارات الفكرية والسياسية، إلا أن ذلك لا يُغيِّبُ حقيقةُ تحصيلها العلمي، وامتلاك نخبها لوسائل التفاعل مع الثقافات والتجارب الأخرى، وعصرية ثقافتها، وكلّ ذلك مكّنها من الاحتكاك بالتجارب العالمية أكثر من سواها.

وما زاد الأمر سوءاً في الحالة السورية، وجعلها تفقد أعداداً متزايدة من أفراد طبقتها الوسطى امتداد مدّة الأزمة والحرب على سورية، وتداعياتهما الكبيرة، سواء أكان ذلك بسبب اللجوء والتهجير والنزوح داخل البلد وخارجها، أم بسبب التخريب وحرق ونهب المنشآت الصناعية والخدمية والتجارية، إلى جانب مفاعيل الحصار والمقاطعة التي أسهمت في انتقال فئات واسعة من أبناء الطبقة الوسطى إلى الفئات المهمشة والفقيرة أو المهددة بالفقر، وإذا أضفنا إلى العوامل السابقة، قضايا الغلاء، وتراجع سعر صرف الليرة السورية، والتضخم، وتدني الأجور الفعلية للعاملين في القطاعين العام والخاص الذي تجسد في انخفاض المستوى المعيشي لغالبية السوريين، نستطيع أن نفهم كيف كانت الطبقة الوسطى في سورية تشكل نحو 60% من السكان قبل عام 2011، وكيف أصبحت تشكل نحو 15% من السكان في عام 2016 وفقاً لمعظم التقديرات[4]. مع ملاحظة أن معظم الشرائح المُفْقَرة من الطبقة الوسطى في سورية، بسبب الأزمة، واستناداً إلى مقياس فقر القدرات، فقيرة في دخلها، لكنها ما زالت تملك الكثير من القدرات والمهارات والمزايا التعليمية، أي أن فقرها ليس عميقاً، وتحتاج إلى توسيع فرص النمو الاقتصادي كي تستعيد عافيتها.

[4] جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، "**التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية**".

ثانياً- التحديات الاقتصادية التي واجهت الطبقة الوسطى

يُعَدُّ النمو الاقتصادي عنصراً لا غنى عنه، في تحقيق إنجازات على مستوى التعليم، وتحسين نوعية الحياة. ولا يمكن إنكار أهمية النمو، فالدخل هو مؤشر مختصر يقيس مدى الحصول على الموارد الهامة لتطوير إمكانات الإنسان وتوسيع خياراته، ويجب حسبانه هدفاً على صعيد السياسة العامة[5].

1. معدل النمو

حققت سورية معدلاً مرتفعاً للنمو في المدة الواقعة بين عام 2006 وعام 2009، إذ وصل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى 6% عام 2009، وانخفض إلى 3.2% عام2010، إلا أنه حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، كان معدل النمو سلبياً عام 2011 وبلغ -2%. بالإضافة إلى ذلك كان معدل النمو لسورية أقل من متوسط الدول العربية في تلك المدة، عدا عام 2009، نظراً لتداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ كان معدل نمو متوسط الدول العربية 2.6. ويبين الشكل التالي رقم (1) معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لسورية، مقارنةً مع متوسط الدول العربية في المدة الواقعة بين عام 2006 وعام 2011[6].

الشكل رقم (1)

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لسورية مقارنة مع متوسط الدول العربية 2006-2011

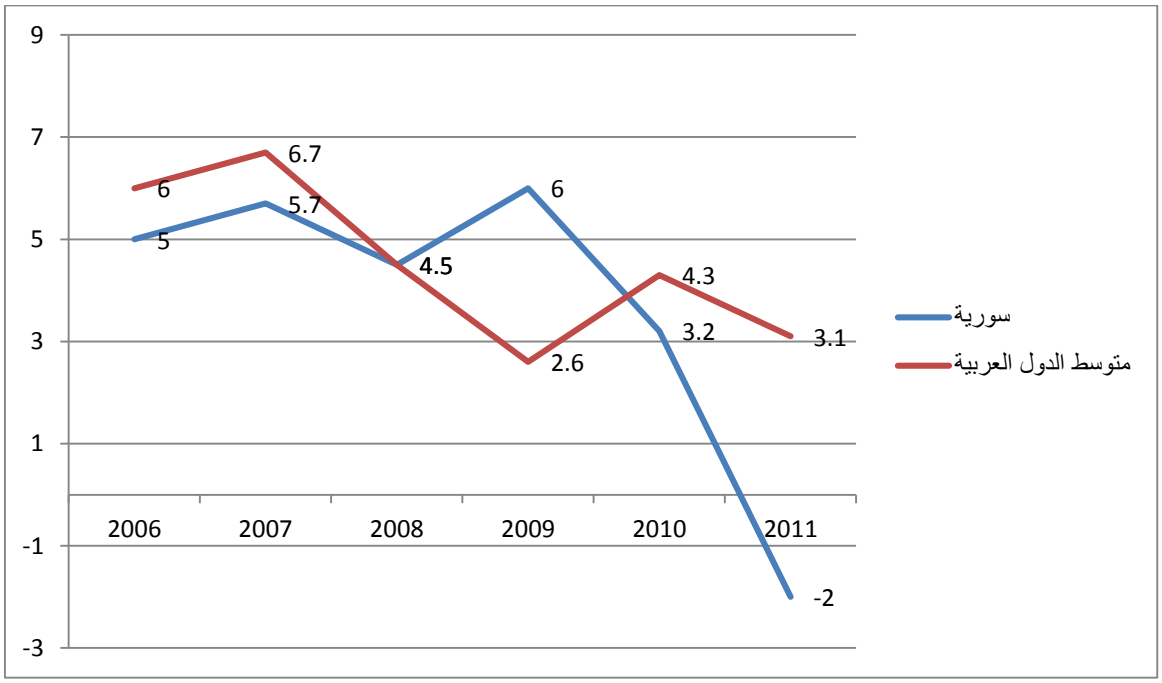

المصدر: التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري 2012

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**تقرير التنمية البشرية 2010**" (نيويورك: 2010)، ص18.

[6] المرصد الوطني للتنافسية، "**التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري 2012**" (سورية: 2012)، ص 52-53.

2. حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

في الوقت الذي تحسنت فيه حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تحسناً طفيفاً في العشرية السابقة على الأزمة، فقد ارتفعت لتصل إلى 2.877 بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي عام 2010، إلا أنها بقيت ضمن مستوى أقل من نصيب الفرد في غالب بلدان المنطقة، بما في ذلك البلدان التي لا تمتلك مقومات النمو الموجودة في الاقتصاد السوري، إذ بلغت في الأردن 4,500 دولار أمريكي، وفي لبنان 10,044 دولاراً أمريكياً، وفي تونس 4,200 دولار أمريكي، وبلغت في تركيا نحو 10,399 دولاراً أمريكياً. ويبين الشكل التالي رقم (2) حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سورية بالمقارنة مع عدد من الدول عام 2010[7].

الشكل رقم (2)

حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سورية بالمقارنة مع عدد من الدول 2010

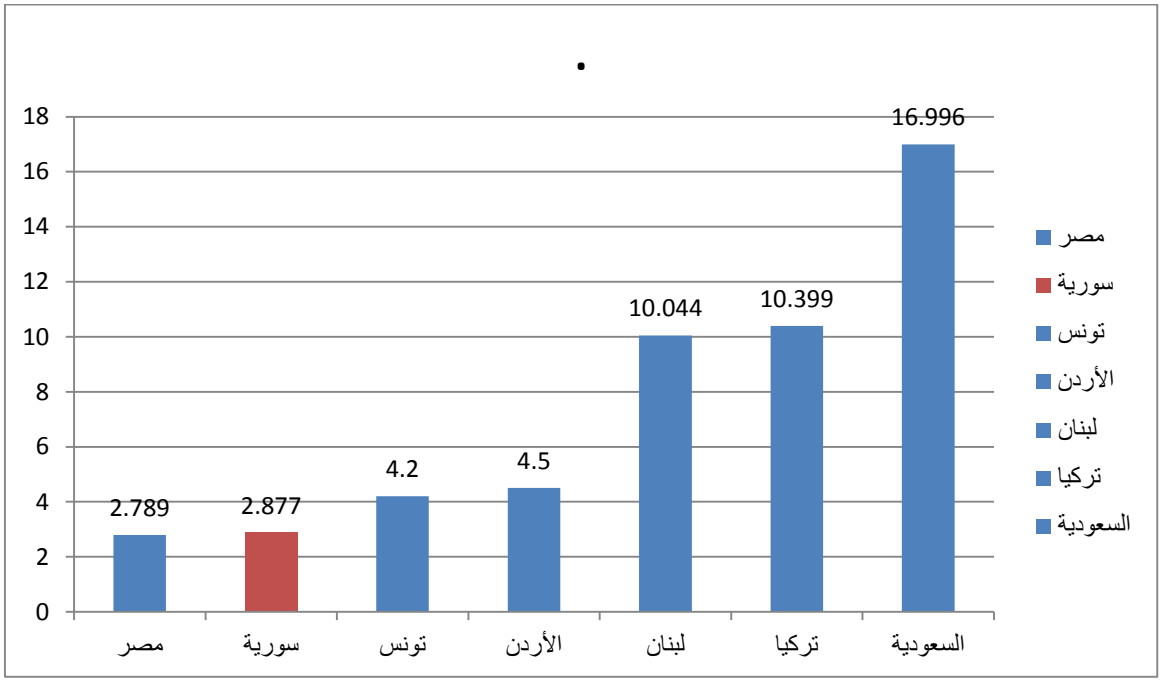

المصدر: التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري 2012

ذلك إلى أنه إذا أضفنا للعوامل السابقة التأثيرات السلبية للأزمة والحرب بعد العام 2011، فهمنا مقدار الضرر الذي لحق فئات وشرائح واسعة من الطبقة الوسطى السورية، ذلك على صعيد ارتفاع تكاليف المعيشة عشرة أضعاف بالمتوسط مع بقاء رواتب الموظفين بحدود 28.000 ل.س، أي أن راتب الموظف المتوسط يجب أن يكون 180.000 ل.س كي يتمكن من العيش في الشروط نفسها التي كان يعيشها قبل العام 2011. الأمر الذي يفسر سقوط شرائح واسعة ممن انتمت تاريخياً للطبقة الوسطى إلى الطبقات والشرائح الفقيرة، ولولا بقايا الدعم الذي تقدمه الدولة في الصحة والتعليم وبعض السلع الأساسية، الأمر الذي حافظ على الحد الأدنى من

[7] المرجع السابق ص57.

المستوى المعيشي، لكان وضع هذه الفئات أكثر سوءاً، علماً أن متوسط الدخل هو أحد معايير الانتماء للطبقة الوسطى وليس المعيار الوحيد.

ثالثاً- التحديات الاجتماعية التي واجهت الطبقة الوسطى

1. التعليم

تركزت خطط التعليم في المراحل الأولى على توسيع قاعدة التعليم، وتوفير التعليم الأساسي لكافة المواطنين، وتحولت خطة التعليم العالي إلى مفهوم الاستيعاب، بمعنى توفير مقاعد دراسية لخريجي التعليم الثانوي في الجامعات والمعاهد، بغض النظر عن الاحتياجات الفعلية لقطاعات الاقتصاد الوطني والمجتمع السوري، وحاجة التطوير العلمي والتقني في البلاد. وتحولت الجامعات إلى "مدارس" مكتظة، يتنافس الطلاب فيما بينهم على مقاعدها المحدودة، وغابت أهداف تطوير بنية النظام التعليمي ونوعيته[8]. صحيح أن توسيع قاعدة التعليم قد ساهمت في وصول فئات وشرائح اجتماعية عديدة إليه، وخصوصاً الفئات الوسطى، لكنه وبتركيزه على الكم فَقَدَ الجودة والنوعية إلى حدٍ كبير.

هذا التركيز على الجانب الكمي قابله إغفال للجانب الكيفي النوعي. فقد اتسمت طرائق التعليم بعجزها عن الاستجابة لمتطلبات التنمية وحاجات المتعلمين وتنمية قدراتهم، وغابت طرائق التعليم الفعالة، مثل: التعلم الذاتي، والتعاوني، والاستكشافي، والاستعانة بالتقانة في إنجاز المشروعات.

أثبتت سورية قدرتها على تأمين الالتحاق بالمدارس من خلال التعليم العام والإلزامي، إلا أن نسبة الأمية بقيت عالية، تحديداً بين الإناث وفي بعض المناطق، ومازالت نسبة السكان ذوي التعليم العالي أو الجامعي ضعيفة، وغير كافية لتحقيق النُقلة النوعية المطلوبة على صعيد إنتاجية العمل.

فقد بلغ وسطي معدل الأمية بين السكان من عمر 15 سنة فأكثر نحو (16.9%) عام 2009 محققاً بذلك تراجعاً بـ (2) نقطة مئوية مقارنة بعام 2004، الذي بلغ فيه (18.9%)، كما تحقق تحسن في بعض المراحل التعليمية، إلا أنه لم يكن متناسباً ومنسجماً، فهو يبرز التقدم نحو عتبة هامة تتمثل باتساع قاعدة التعليم لتشمل معظم القوة البشرية، بالمقابل لم يكن هذا التقدم المحرز متكافئاً لدى الجنسين، فالأمية لدى الذكور بلغت عام 2009 نحو (9.8%) في حين كانت لدى الإناث تعادل (24.3%)[9].

ورغم أن سياسة الإنفاق على التعليم عموماً قد شهدت بعض التطوير، إلا أنها ظلت محدودة ولا تلبي حاجات المجتمع، فالإنفاق على التعليم يمثل استثماراً في رأس المال البشري الذي يزيد من الإنتاجية ويطوّر التقانات والبحث العلمي في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد بلغ الإنفاق على التعليم في سورية 2.9 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ذلك في المدة الواقعة بين عام 2006 وعام 2009، في حين بلغ 5.0 في السعودية و8.1 في لبنان، و11.3 في سويسرا وتجاوز 16.2 في الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[8] الهيئة السورية لشؤون الأسرة، "**التقرير الوطني الثاني عن حالة سكان سورية 2010**" (دمشق: نيسان 2010)، ص126.

[9] المرجع السابق، ص104.

يبين الشكل رقم (3) الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في سورية بالمقارنة مع عدد من الدول لمتوسط المدة الواقعة بين عام 2006 وعام 2009[10].

الشكل رقم (3)

الإنفاق على التعليم في سورية بالمقارنة مع عدد من الدول متوسط 1112- 1112

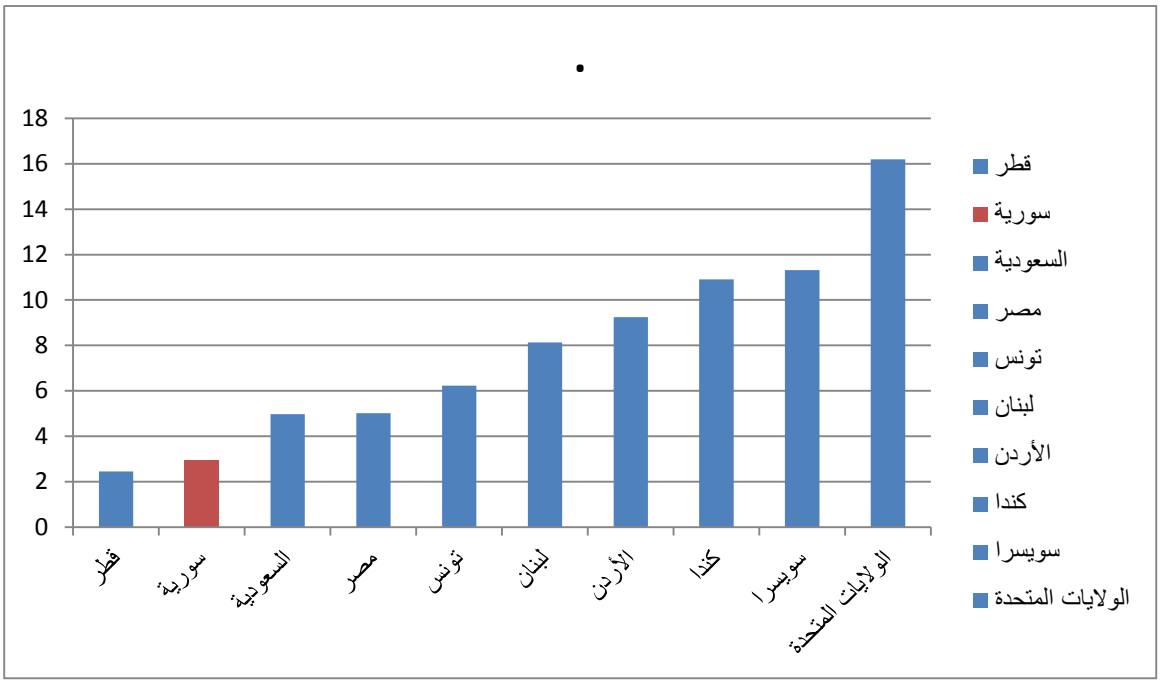

المصدر: التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري 2012

ويعني هذا الأمر أنَّ استمرار انخفاض الإنفاق على التعليم، مقارنةً بدول الجوار أو بالدول المتوسطة النمو، مازال يعكس جملة من العقبات التي تحول دون إسهام المعرفة والتعليم بشكل فعّال في التنمية، ولعل المؤشرات الدالة على ذلك تتضح في انخفاض العائد من التعليم، سواء أكان مادياً، أم اجتماعياً، وفي تدني أجور العاملين في قطاع التربية والتعليم العالي، فضلاً عن الفجوة التي مازالت تفصل بين مخرجات العملية التعليمية وحاجات سوق العمل، أي أننا لم نلتقط الخبرة التنموية التي تؤكد أن النجاح في الأسواق يبدأ في الفصل الدراسي.

2. قوة العمل (التركيب التعليمي، والمشاركة في قوة العمل)

يُعَدُّ التركيب التعليمي لقوة العمل على جانب كبير من الأهمية؛ لأنه يصف الجانب النوعي للقوى العاملة، كما يُعَدُّ مقياساً من مقاييس الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي.

ويعبر التحسن في نوعية القوة العاملة عن بدء تحول العنصر البشري إلى دور أكثر فاعلية في العملية الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

[10] المرصد الوطني للتنافسية، "**التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري 2012**"، مرجع سابق، ص89-90.

يبيّن الشكل رقم (4) البيئة التعليمية لقوة العمل بين عام 2004 وعام 2009، ويوضح انخفاض نسبة الأميين والملمين بالقراءة، لصالح الحاصلين على الشهادات الابتدائية والمعاهد المتوسطة والجامعات، بالمقابل يلاحظ أن غالبية قوة العمل تنتمي إلى الفئة الحاصلة على شهادة ابتدائية، تليها فئة الملمين بالقراءة، مقابل نسبة منخفضة من الحاصلين على شهادة معاهد متوسطة وجامعية. وهذه الوضعية لا تحفِّز الطلب على قوة العمل المؤهلة، وذات التعليم العالي نسبياً[11].

الشكل رقم (4)

البيئة التعليمية لقوة العمل بين عامي 2004 و2009

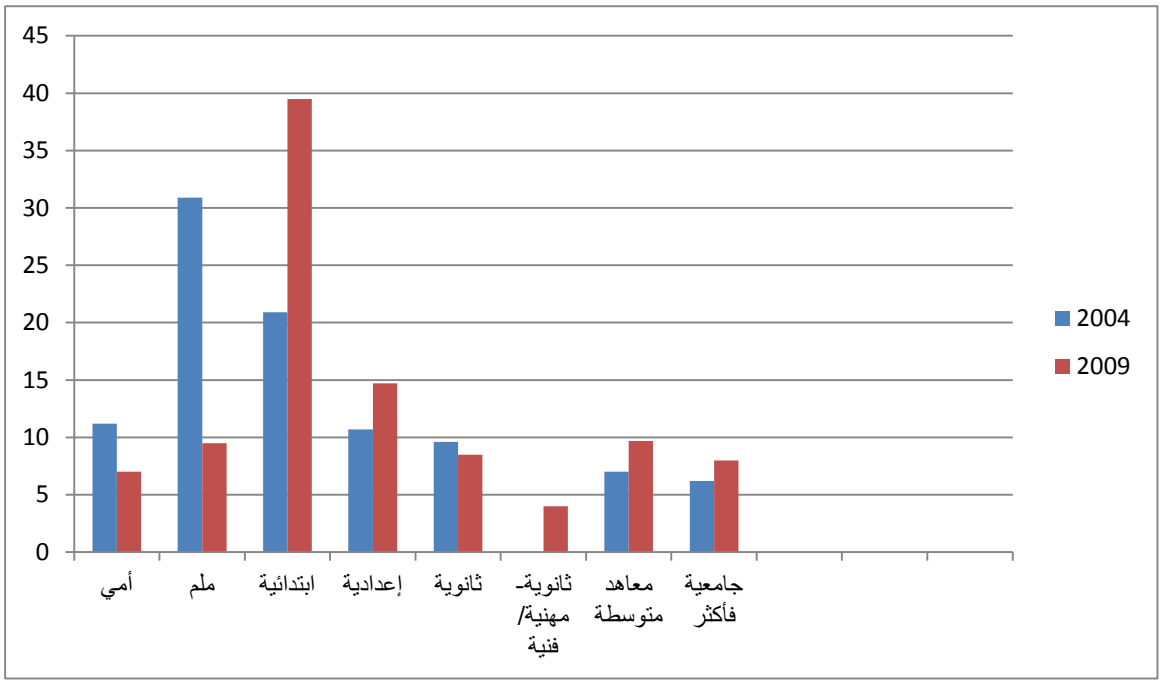

أما على صعيد المشاركة في قوة العمل. فقد تراجعت من 52.3% عام 2000 إلى 42.7% عام 2010، مع تمايز جندري كبير. فقد لوحظ تراجع مشاركة الذكور من 81% إلى 72.2% مقابل تراجع حاد لدى الإناث من 21.3% إلى 12.9%. وهو مؤشر على عدم تضمينية واستيعابية النموذج التنموي في سورية[12].

3. البطالة

أفرزت سياسة الاستيعاب نتائج ومخرجات سلبية على سوق العمل تمثلت على عدة صعد، منها معدلات بطالة مرتفعة لبعض الاختصاصات. كما أدت الثورة العلمية والتقنية الحديثة إلى تغيرات جوهرية في بنى الإنتاج وتنظيم العمل والإدارة، وأوجدت نظاماً مبنياً على المعرفة، يحقق اليوم أكثر من نصف الناتج المحلي في البلدان الصناعية المتقدمة، الأمر الذي فرض تعليماً وتأهيلاً عالياً على مستوى التكوين المعرفي للقوة البشرية للحصول على فرص العمل، إضافةً إلى تغيرات في النظام التعليمي والمناهج التعليمية التي أصبحت مطالبة بتوفير تعليم

[11] الهيئة السورية لشؤون الأسرة، "**التقرير الوطني الثاني عن حالة سكان سورية 2010**"، مرجع سابق، ص107.

[12] "برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية"، **الأمم المتحدة**، الأسكوا، 2016، ص20.

عالي المستوى في مجال العلم والمعرفة والمهارة، لتمكين خريجي النظام التعليمي من مواكبة التطورات الحاصلة في بنى الإنتاج.

ورغم التحسن النسبي في تقانة وسائل الإنتاج في سورية، إلا أنه من الملاحظ استمرارية سيطرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على بنية المنشآت الإنتاجية، وتدني مستواها التكنولوجي وإدارتها العائلية. الأمر الذي زاد معدلات بطالة الفئات ذات التعليم المتوسط والعالي. تبين نتائج مسح سوق قوة العمل للعام 2009 تراجع معدلات بطالة فئة العمال الحاصلين على تعليم ابتدائي فما دون إلى (45.5%) بعد أن كانت (68.5%) من إجمالي العاطلين عن العمل عام 2004، في الوقت الذي ازدادت نسبة الحاصلين على تعليم ثانوي بين العاطلين عن العمل من (11.4%) إلى (19.8%) في العام 2009، وازدادت بطالة الحاصلين على تعليم معهد متوسط من (4.9%) في[13] العام 2004 إلى (12.5%) في العام 2009، وازدادت بطالة الحاصلين على تعليم جامعي خلال التاريخين المذكورين، من (2.6%) إلى (6.7%).

يتضح أن التحسن في البنية التعليمية للقوة البشرية، لم ينعكس بتحسن كافٍ في بنية المشتغلين التعليمية، بمعنى أن غياب عملية تحديد الاحتياجات المستقبلية من الموارد البشرية في كافة المراحل الدراسية، أدى إلى اختلالات وفجوات في سوق قوة العمل لجهة عدم التطابق الكمي والنوعي بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. وبالتالي لم يتحول التعليم، بدرجة كافية، إلى رافعة لصعود مزيد من الفئات المهمشة إلى الفئات الوسطى.

[13] "**تقرير مسح قوة العمل**"، دمشق، 2009.

رابعاً- التحديات المؤسساتية

برزت طوال العشرية السابقة على الأزمة والحرب على سورية، محاولات جادة لإجراء إصلاح مؤسسي، ذلك انطلاقاً من إدراك عمق العيوب التي ما برحت تعتري البنية المؤسسية، ومع أن الإصلاح المؤسساتي يمثل حاضن عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. لكن تلك المحاولات اتسمت بالتباطؤ، وأدت إلى أن تكون نتائج الإصلاحات المؤسساتية متواضعة. هذا إلى جانب مقاومة عملية التحديث من جانب بعض الجهات المتنفذة بسبب تعارض المصالح أو الفساد.

أولت الخطة الخمسية العاشرة للمدة الواقعة بين عام 2006وعام 2010 عناية خاصة للإصلاح المؤسساتي، وقد واجهت عملية إصلاح البنية المؤسسية أربعة تحديات رئيسة: أما **التحدي الأول**، فهو التحدي القانوني المتمثل في تواضع تأثير التشريعات المستحدثة في التشريعات القائمة ومدى تطبيقها في المؤسسات القائمة. أما **التحدي الثاني**، فهو التحدي المؤسسي المتمثل في تواضع مستوى المرونة والقدرة على استيعاب تعديلات نوعية في وظائف المؤسسات القائمة. أما **التحدي الثالث**، فهو التحدي المتعلق بالموارد البشرية والمتمثل في عدم فاعلية برامج بناء القدرات اللازمة لحصول النقلة الإصلاحية التي تتيح تبني أنساق الممارسة المؤسسية التي قوامها المساءلة الجادة والشفافية الدقيقة. أما **التحدي الرابع**، فهو التحدي التقني المتمثل في ضعف نظم المعلومات والاتصالات المنسقة لمؤسسات الدولة.

لقد أدى تباطؤ الإصلاح إضافة إلى عوامل أخرى إلى عدم قدرة المؤسسات على أداء المهام الجديدة المطلوبة منها[14].

وفي المحصلة لم يتسن للقطاع العام السير بخطى ثابتة نحو إعادة الهيكلة، بغية أن يؤدي أداء أكثر كفاءةً وفق أولويات الإصلاح الإداري والتنظيمي لجميع مؤسسات الخدمة المدنية، من أجل خلق ثقافة الشفافية والمساءلة. لكن بالمقابل وكنتيجة نهائية، حصل تحسن في بعض جوانب أداء المؤسسات العامة، لكن مؤشرات التنافسية ظلت تشير إلى وجود عيوب خطيرة. من أبرز تلك العيوب استمرار هدر الأموال العامة، وتعقيد الإجراءات القضائية، وتفشي الفساد في ممارسات الموظفين، وضعف أنظمة المحاسبة والرقابة، وضعف كفاءة مجالس الإدارة وعبء التشريعات الحكومية. ومما تجدر ملاحظته أن حالة المؤسسات العامة تؤثر تأثيراً مباشراً في حالة المؤسسات الخاصة، بناءً على أن كثيراً من أنساق العمل والممارسات الشائعة في المؤسسات العامة، تفرض نفسها على المؤسسات الخاصة. كما انتقل التحسن الطفيف الذي نتج عن الخطة الخمسية إلى المؤسسات الخاصة كذلك[15].

الجدول الآتي يعكس هذه العيوب في أرقام:

---

[14] "برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية"، **الأمم المتحدة**، الاسكوا، 2016، ص21-20.

[15] المرجع السابق، ص21.

الجدول رقم (1)

مؤشرات التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة في سورية خلال الأعوام

2012 -2011 /2011-2010

المؤشر	2011 -2010 139 دولة	2012-2011 142 دولة
	الترتيب	
مؤشر المؤسسات	78	70
هدر الأموال العامة بسبب الفساد	93	103
استقلال القضاء	107	109
المحسوبية في اتخاذ القرارات من الموظفين الحكوميين	91	83
قوة المعايير الحكومية والتدقيق	133	132
كفاءة مجالس الإدارة	117	129
عبء التشريعات الحكومية	130	129
شفافية السياسات الحكومية	133	129

المصدر: التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري 2012

علاوةً على ذلك، استُعملت مؤشرات الحكم الرشيد الخاصة بالبنك الدولي لإجراء مقارنة نسبية لأداء هذه المؤشرات في سورية. ورغم أن مؤشرات البنك الدولي تعاني نواقص عدة، إلا أنها مفيدة في ترتيب وقياس مؤشرات الحكم الرشيد الأربعة (التعبير والمساءلة، وفعالية الحكومة، وجودة التشريعات، وضبط الفساد)، ما يضعها في خانة الحكم الرشيد الضعيف[16].

يحتاج تحقيق النمو في مرحلة ما بعد الأزمات والحروب إلى خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة تسمح بتوظيف الموارد بكفاءة وتخفيض الفقر ومعدلات البطالة، تحديداً بين الشباب بمشاركة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. هذه البيئة قابلة للتكيف مع الدورات الاقتصادية والأزمات الطارئة، مع التأكيد على ثوابت العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة المحابية للفقراء من خلال رفع الكفاءة والفعالية ونوعية الخدمات المقدمة[17].

[16] "الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية"، **المركز السوري لبحوث السياسات**، دمشق، 2013، ص30.
http://www.economistes-arabes.org/Cercle_des_economistes_arabes/Accueil_files/Rabih%20Nasr.PDF

[17] "برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية"، مرجع سابق، ص188.

جودة التعليم

إن الوصول إلى قدرات بشرية منافسة، لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفير تعليم متميز ذي مخرجات نوعية لمتلقيه. من هذا المنطلق، لا بد من وضع الاستثمار في التعليم على رأس سلم الأولويات الوطنية.

إذ يشكل الإنفاق على التعليم الأساسي والعالي، ادخاراً في المستقبل وهو يفوق بأهميته الادخار المباشر، فبمقدار ما تخصص موارد مالية وفنية للتدريب والتأهيل ولتعليم الموارد البشرية، ونستثمر في تنمية الرأسمال البشري وتجويد النوعية، بمقدار ما نملك رؤية تنموية تبحث عن الجدوى الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل في تعظيم طاقات البشر وحسن الاستفادة من إمكانياتهم راهناً ومستقبلاً[18].

احتلت سورية مراتب متفاوتة في مؤشرات جودة التعليم، إذ يقدم مؤشر جودة النظام التعليمي 13 مرتبة ليحتل 142/96 (2011-2012)[19]، إلى أن أعلن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس خروج سورية من مؤشر جودة التعليم عام 2016، لعدم التزامها بمعايير الجودة في التعليم[20].

كما احتلت سورية مراتب متأخرة في مؤشرات التدريب، إذ احتلت المركز 142/110 في مؤشر توافر الخدمات التدريبية المخصصة ذات الجودة العالية، كما احتلت المركز 142/140 في مؤشر مدى تدريب الموظفين نظراً لضعف الاستثمار في تدريب الموظفين وتنمية مهاراتهم والمحافظة عليهم. في حين تبوأت سويسرا المركز الأول في هذا المؤشر، واحتلت الدول الاسكندنافية مراتب متقدمة فيه. وبالمقابل احتلت الدول العربية مراتب متفاوتة، إذ حصلت السعودية على المركز 142/28، ولبنان 142/98، وتركيا 142/96، والأردن 142/103. ويبين الشكل رقم (3) عدداً من مؤشرات التعليم والتدريب لسورية بالمقارنة مع عدد من الدول العربية عام 2012[21].

---

[18] "**التقرير الوطني الثاني عن حالة سكان سورية 2010**"، مرجع سابق، ص133.

[19] "**التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري**"، مرجع سابق، ص191.

[20] منتدى دافوس، مؤشرات جودة التعليم.

[21] "**التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري**"، مرجع سابق، ص194.

الجدول رقم (2)

عدد من مؤشرات التعليم والتدريب لسورية بالمقارنة مع عدد من الدول العربية عام 2012

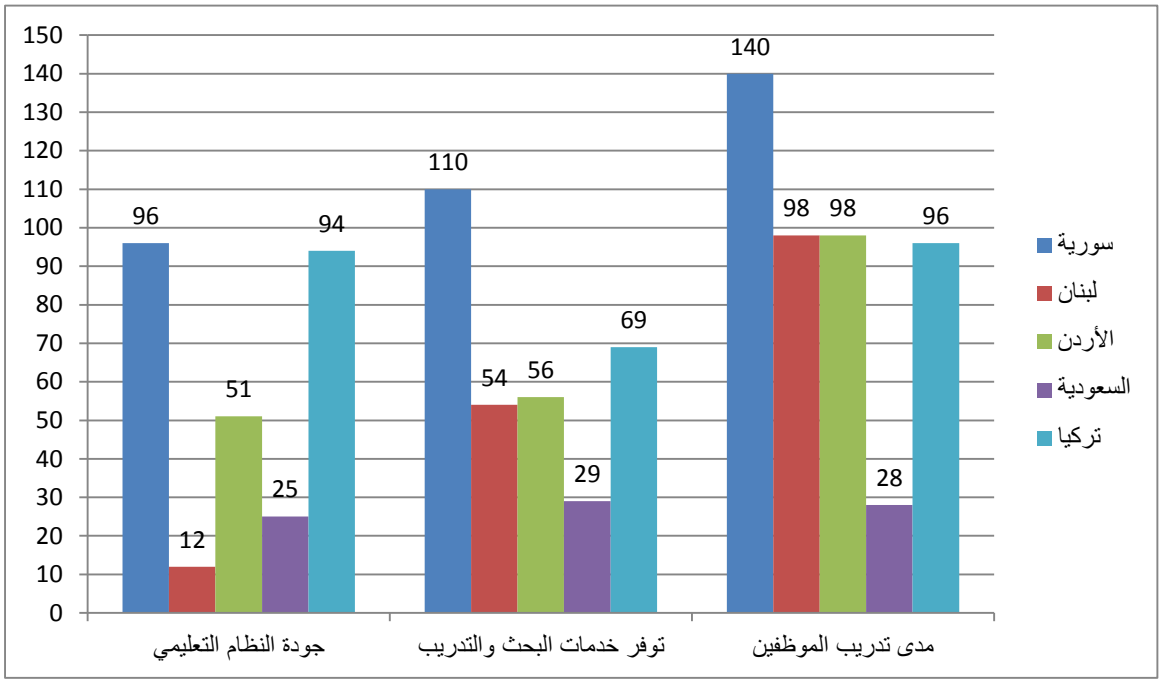

تشير الأرقام في الشكل إلى الترتيب بين 142 دولة.

وبالمحصلة لم يتمكن النظام التعليمي في سورية، رغم نجاحاته النسبية في خفض نسب الأمية ونشر التعليم وتوفيره لقطاعات واسعة من السوريين في المدن والأرياف، من التحول إلى محفز للنمو الاقتصادي، وإلى محرك أساس لدفع الانتاجية وزيادة الدخل القومي، اي أن مردوديته الاقتصادية بقيت ضعيفة ولم تنعكس بصورة فعالة على مستوى معيشه خريجيه الذين أُجبروا على البحث عن فرص وأعمال إضافية لرفع دخلهم، الأمر الذي أثر وبشكل سلبي وعميق في العملية التعليمية ونوعية مخرجاتها، بل وامتد ذلك الأثر إلى تدني مكانة العلم والمعرفة اجتماعياً، أي أن العائد من التعليم قد تراجع مادياً واجتماعياً، فأخذت النخب المتعلمة تشعر بالهامشية والاغتراب، وتغير نظرتها إلى نفسها وأدوارها بالتوازي مع تغير نظرة المجتمع لها.

هذا، ولأن العملية التعليمة منظومة ، فإنَّ النجاح في إحدى حلقاتها لا يوصل إلى قطف الثمار وحده ، إذ لا تنفصل قضايا تحويل التعليم وتشجيع البحث العلمي عن البحث المستمر عن تجويد مستواه وعائديته، فالتعليم الذي لا يرتبط بسوق العمل سرعان ما يصطدم بمشكلة البطالة، وينتج فجوة بين مخرجاته وحاجات السوق المرنة والمتغيرة، وبانخفاض العائد الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي وحتى العائد الشخصي من التعليم تظهر توجهات وخيارات بديلة عند الشباب ، وهي ليست أفضل بالضرورة؛ لأنها غالباً ما تنشأ تحت ضغوط الحاجات والميل الاستهلاكي الطاغي، فتستسهل غالبية هؤلاء المهن والأعمال ذات الدخل الأعلى بصرف النظر عن استدامتها ومشروعيتها ومدى ملاءمتها لقدراتهم وميولهم؛ وهكذا يفقد التعليم قدرته على أن يكون رافعة

لصعود الهرم الاجتماعي واكتساب مزايا أو مكانة أعلى، وبذلك تخسر الطبقة الوسطى فاعلية وتأثير التعليم والمعرفة وهو أهم عناصر قوتها.

خامساً- عناصر قوة الطبقة الوسطى السورية

تميزت الطبقة الوسطى في سورية بمجموعة سمات ونقاط قوة جعلت منها وحتى عام 2010، القوة الاجتماعية والاقتصادية الأهم في المجتمع السوري والأكثر حضوراً وتأثيراً في المجالين الخاص والعام، فقد تزايدت القدرات البشرية لأفراد وشرائح الطبقة الوسطى لا سيما في صفوف الشباب والنساء بدليل تحسن مؤشرات التنمية البشرية في الصحة والتعليم والدخل، فقد بيّن التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية أن سورية وتونس ومصر قد حققت أفضل النتائج نحو بلوغ أهداف الألفية في المدة الواقعة بين عام 1990 وعام 2010، كما يميل أفراد الطبقة الوسطى عموماً إلى زيادة المدخرات، وتعزيز الرأسمال البشري، وبما أن الطبقة الوسطى تتكون من أصحاب الأعمال، فهي تتيح فرص عمل وتدفع بنمو الانتاجية، وأبناؤها أقدر على شراء المنتجات المحلية ذات الجودة الأفضل، الأمر الذي يحسّن الطلب على سلع الاستهلاك، ويشّجع الشركات على الاستثمار فتزداد مستويات الدخل، وهذا ما أكدته أرقام النمو الاقتصادي المتزايدة بعد العام 2000 بشكل شبه مطّرد، لكن هذا التوجه أخذ يتباطأ بدءاً من النصف الثاني من العام 2011، مع استمرار الأزمة والحرب على سورية ويتحول، إلى جملة من المشكلات التي واجهت السوريين عموماً، وكان للطبقة الوسطى النصيب الأوفر منها.

سادساً- نقاط ضعف الطبقة الوسطى السورية

ترافقت التحولات الإيجابية التي شهدتها الطبقة الوسطى العربية عموماً والسورية منها، مع بعض الظواهر والمؤشرات السلبية التي أخذت تعبر عن نفسها بصيغٍ متعددة قبل ما يسمى بحركات "الربيع العربي"، إذ شهدت الطبقة الوسطى المصرية تراجعاً كبيراً بسبب تطبيق سياسات الاصلاح والخصخصة والمترافقة مع تخفيف الدعم الحكومي على السلع الأساسية والطاقة، فتراجعت الطبقة الوسطى كمياً، بدءاً من تسعينيات القرن العشرين، ولم يتمكن المصريون من الاستفادة من السياسات الجديدة، واضطروا إلى إيجاد سبل بديلة لتكملة ورفع دخلهم، فحلت الهجرة، إلى دول الخليج وليبيا، محل التعليم كآلية للصعود الاجتماعي، وأدى التضخم وتدني الأجور واعتماد سياسات توظيف جديدة تلتزم بتوظيف الخريجين الجامعيين الجدد، إلى جانب تدني نوعية التعليم الجامعي وتراجع مكانته على المستوى الاجتماعي، إلى خسارة الطبقة الوسطى المصرية لأعداد كبيرة من أبنائها لصالح الطبقات الفقيرة[22].

ورغم الاختلاف في الأزمنة والتفاصيل، إلا أن العديد -من هذه المشكلات- أخذ يواجه الطبقة الوسطى في سورية التي أخذت بالتوسع والازدهار منذ ثمانينيات القرن العشرين على المستوى الكلي، لكن عوامل الازدهار ونقاط القوة كانت تخفي وتتعايش مع عوامل ضعف وسلبيات، بدأت تتكشف تدريجياً، فالتعليم مثلاً، وبعد أن شهد توسعاً كبيراً بمستوييه ما قبل الجامعي (=الأساسي والثانوي) والجامعي، وشمل كل المناطق والأرياف واقتربت معدلات الأمية والتسرب لتقارب مستوى البلدان عالية التنمية، بقي إلى درجة كبيرة تطوراً في الكم لا في الكيف، أي أن التوسع الكبير في انتشار التعليم لم يترافق بارتقاء مماثل في نوعيته، وبدأت الفجوة بين مخرجات المؤسسات التعليمية وحاجات سوق العمل بالاتساع، وعلى صعيد متصل كان توافد الشباب المتعلم على سوق العمل، وفي القطاعين العام والخاص، أكبر من القدرة الاستيعابية والتشغيلية لهذه القطاعات، فأخذت مشكلة البطالة تظهر بشكل ضاغط، ويزداد أعداد العاطلين عن العمل بصورة تراكمية، أي أن الاستثمار بالتعليم، وهو استثمار تنموي عميق الأثر لم ينعكس بصورة كافية على مستوى عيش الفئات الأوسع من الشباب المتعلم وعلى فرص وصولهم إلى الوظائف والعمل اللائق، وكان تأثيره في مستويات دخل هؤلاء المتعلمين متواضعاً، أي أن العائد على التعليم بقي منخفضاً ويقترب من 05.6% لكل سنة تعليم عربياً، وهو ما يصنف ضمن أدنى مستوى لعائدات التعليم عالمياً[23]، الأمر الذي أفضى إلى تدهور مكانة التعليم وأهميته في المجتمع، وبذلك بدأت الطبقة الوسطى السورية تفقد أهم عوامل قوتها وتميزها المتصلة بالإقبال الواسع على تعليم أبنائها لصالح عوامل أخرى تتعلق بالثروة والكسب والنفوذ ونمط العيش الاستهلاكي بوصفها أولويات وخيارات قيمية وحياتية جديدة.

---

[22] "الطبقة الوسطى في البلدان العربية، قياسها ودورها في التغيير"، **الأمم المتحدة**، مرجع سابق، ص67.

[23] المرجع السابق ص77. راجع الشكل 47 ص78 مع المصدر. Montenegro and patrinos, 2013

واللافت أن الاستثمار في التعليم لم يتحول إلى توجه سياساتي تنموي، رغم أن التجارب العالمية تشير إلى مردوديته العالية، وتربط بشكل واضح بين النجاح في الفصل الدراسي وبين النجاح في الأسواق على ما يشهد العديد من تجارب جنوب شرق آسيا وسواها.

سابعاً- نتائج وتوصيات

1. تحويل الاستثمار في التعليم إلى خيار سياساتي يتجاوز مسائل نشر التعليم وتوسيع قاعدته، صوب التركيز على نوعيته وارتباطه بحاجات ومستجدات سوق العمل، كي يسهم في رفع الإنتاجية، وتعظيم العائد من التعليم، بوصفه أحد محركات النمو الاقتصادي المستدام وأحد أهم أهدافه في آن معاً، وبذا تستعيد الطبقة الوسطى السورية الكثير من مزايا قوتها وألقها، فهي تمتلك القسم الأعظم من الكفاءات المتعلمة والمدّربة والقادرة على ترسيخ مكانة المعرفة في المجتمع وتحويلها إلى أحد أهم عوامل الحراك الاجتماعي الصاعد.
2. الاستفادة من الفرص المصاحبة للأزمات، فالدروس المستفادة من الأزمة والحرب على سورية عديدة وعميقة وقد دفعنا فيها أثماناً باهظة، وقد غيرت إلى هذا الحد أو ذاك فهمنا ومداركنا، وأجبرتنا على إعادة النظر نقدياً في العديد من القضايا وعلى رأسها أهمية التماسك الاجتماعي الذي تلعب الطبقة الوسطى دوراً أساساً فيه.
3. تواجه شرائح واسعة من الطبقة الوسطى في سورية قلق الهبوط إلى الطبقة الفقيرة، بسبب ما أصاب مصادر دخلها من مخاطر وأضرار تمثلت في خروج آلاف الورش والشركات والمعامل من العمل، وصولاً إلى القتل والخطف، إلى دفع الجزية والضرائب الباهظة في أماكن سيطرة الحركات الإرهابية المسلحة، هذا فضلاً عن قلق الخوف على أبنائها الذي دفع بالعديد منهم إلى الهجرة واللجوء والنزوح، أو الانتقال إلى المناطق الأكثر أمناً التي تقع تحت سيطرة الدولة.
4. تبيّن المعطيات المتوافرة أن غالبية موجات اللجوء والهجرة إلى أوروبا بشكل خاص كانت من فئة الشباب الخريجين والحاصلين على تعليم جامعيٍّ عالٍ ومن ذوي الكفاءات، هذا ما ينطبق على الشباب الذين هاجروا من المناطق الآمنة نسبياً، الأمر الذي شكّل نزيفاً بشرياً وتنموياً حاداً، ذلك لأن إعداد كفاءة علمية واحدة يحتاج مليون دولار ونحو 20 سنة، هذا إلى جانب ما ينطوي عليه ملف اللجوء من معاناة إنسانية وتجارة ومافيات وأجندات سياسية سّوقتها وروجت لها البلدان الأوروبية المستفيدة.
5. تبقى الطبقة الوسطى السورية، على اختلاف شرائحها وفئاتها، ونظراً لما تملكه من امكانيات بشرية ومادية وتعليمية، هي المرشح الأبرز في التقاط الفرص اللازمة للتهديدات، أي المشاركة بفاعلية في عملية إعادة البناء والإعمار، ويبقى دورها الأهم، والذي يشكل رهاناً تنموياً مطلوباً، هو المتصل ببناء قدرات الإنسان السوري لأنه سيكون خيارنا الأنجع في صياغة المستقبل.

المراجع

الكتب

1. بدوي، أحمد موسى. **تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2015.
2. زكي، رمزي. **ودائماً للطبقة الوسطى**. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1997.
3. عبد الفضيل، محمود. **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

التقارير الرسمية

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "تقرير التنمية البشرية 2010". نيويورك: 2010.
2. "تقرير مسح قوة العمل". دمشق: 2009.
3. جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. "التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية".
4. المرصد الوطني للتنافسية. "التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري 2012". دمشق: 2012.
5. الهيئة السورية لشؤون الأسرة. "التقرير الوطني الثاني عن حالة سكان سورية 2010". دمشق: نيسان 2010.

المواقع الإلكترونية

1. "الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية"، **المركز السوري لبحوث السياسات**، دمشق، 2013.

http://www.economistes-arabes.org/Cercle_des_economistes_arabes/Accueil_files/Rabih%20Nasr.PDF

2. "الطبقة الوسطى في البلدان العربية، قياسها ودورها في التغيير"، **الأمم المتحدة**، الإسكوا، بيروت، 2014.

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-middle-class-measurement-role-change-arabic.pdf

3. "برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية"، **الأمم المتحدة**، الإسكوا، 2016.
4. سيف، إبراهيم. "الطبقة الوسطى والتحولات في الدولة العربية"، **مركز كارينغي**، 27 أيلول/سبتمبر 2011.

http://carnegie-mec.org/2011/09/27/ar-pub-45634

مداد

مركز دمشق للأبحاث والدراسات

Damascus Center For Research and Studies

سورية – دمشق – مزة فيلات غربية – خلف بناء الاتصالات – شارع تشيلي – بناء الحلاق85

Damascus - syria

Tel: +963 116 114 776

Fax: +963 116 114 731

www.dcrs.sy

info@dcrs.sy